



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

تطور التجارة الخارجية في الجزائر
- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري -

تحت إشراف الأستاذة:

- لوكيل ليلي

إعداد الطلبة:

- بن عبيد مروة

- مسعودي بشيرة

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الملخص

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على تطور التجارة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال التعرف على ماهية التجارة الخارجية من خلال التعرف على ماهيتها من تعريف وخصائص ومكونات وعملياتها وأطرافها وكيفية تمويلها ومختلف العناصر التي تتعلق بها، والبنوك التجارية التي تعد طرفا أساسيا لقيام هذه العملية ومن ثم التركيز على البنك الخارجي الجزائري ومساهمته في التجارة الخارجية من خلال التعرف على البنك الخارجي الجزائري كخطوة أولى ومن ثم التطرق إلى مختلف التسهيلات والدور الذي يلعبه في هذه العملية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، البنك الخارجي الجزائري.

Summary

This study came with the aim of identifying the development of foreign trade in Algeria, by identifying the nature of foreign trade by identifying what it is in terms of definition, characteristics, components, operations, parties, how to finance it and the various elements related to it, and the commercial banks that are a key party to the establishment of this process and then focus On the Algerian Foreign Bank and its contribution to foreign trade by getting acquainted with the Algerian Foreign Bank as a first step and then addressing the various facilities and the role it plays in this process.

Keywords: foreign trade, Algerian foreign bank.

فهرس المحتويات

..... الملخص	
..... فهرس المحتويات	
..... مقدمة	أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

..... تمهيد	5
..... المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	6
..... المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها	6
..... المطلب الثاني: أهمية ومخاطر التجارة الخارجية	11
..... المطلب الثالث: نظريات وسياسات التجارة الخارجية والاطراف المتداخلة بها	13
..... المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية	17
..... المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية	17
..... المطلب الثاني: أهمية وأهداف وميزانية البنوك التجارية	21
..... المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية	24
..... خلاصة الفصل	30

الفصل الثاني: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

..... تمهيد	32
..... المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري	33
..... المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الجزائر الخارجي	33
..... المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي	34
..... المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	35
..... المبحث الثاني: التجارة الخارجية في البنك الخارجي الجزائري	39
..... المطلب الأول: تقنيات تمويل التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي	39
..... المطلب الثاني: وسائل الدفع في التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي	47
..... المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي ومخاطرها	48
..... خلاصة الفصل	53
..... الخاتمة	54
..... قائمة المراجع	57

مقدمة

تمهيد

تكتسي التجارة الخارجية أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي من حيث ك ونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج، ومن جهة أخرى فهي وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير وهي مصدر مهم للعملة الصعبة، ونظرا للدور الفعال لها في مختلف المجالات فقد سعت كل دولة إلى انتهاج سياسة تجارية ملائمة لظروفها الاقتصادية، بغية الحفاظ على التوازن المالي وبعث النمو الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى تنمية اقتصادها، وهذا من خلال الانفتاح والاهتمام بالتجارة الخارجية لأنها ترى فيها منفذا للخروج من دائرة الفقر، حيث تعمل جاهدة لتشجيع الصادرات لزيادة الدخل القومي الذي يلعب دورا كبيرا في زيادة الاستثمارات ومنه يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو.

يعتبر البنك الخارجي الجزائري الطرف المنضم للتجارة الخارجية في الجزائر حيث يقدم تسهيلات مختلفة للمؤسسات التي تمتن عمليات الاستيراد والتصدير ويمثلها في مختلف عمليات التمويل، كما يساعد ويقدم خدمات مختلفة في عمليات الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، كذلك يقدم العملات الأجنبية في الدفع النقدي والكمبيالات التجارية الدولية وغيرها من التعاملات التي سنتطرق لها من خلال البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي.

وفي هذا السياق ولتسهيل الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية: كيف ساهم البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي في تطور التجارة الخارجية في الجزائر؟.

الاسئلة الفرعية:

وللوصول إلى الاجابة المثلى للإشكالية المطروحة قمنا بتقسيمها إلى تساؤلات فرعية تمثلت في:

- ماهي التجارة الخارجية؟

- ماهي البنوك التجارية؟

- فيما تتمثل مساهمة البنك الخارجي الجزائري في تطور التجارة الخارجية بالجزائر؟.

أهداف تقرير التربص

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على التجارة الخارجية ومختلف الإيجابيات التي تعود على البلاد عند تحريرها.

- تسليط الضوء على أهمية البنوك التجارية ومختلف العمليات التي تقوم بها.

- التعرف على ما يقدمه البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي في تطوير وتنشيط التجارة الخارجية في الجزائر.

- أهمية تقرير التربص

يستمد التقرير أهميته من أهمية البنوك التجارية والدور الذي تلعبه في تطوير التجارة الخارجية في الجزائر، ومن ثم تطور الاقتصاد الكلي ومنه تحسين المستوى المعيشي للفرد الجزائري، كذلك التعرف على مكانة البنك الخارجي الجزائري في تطوير التجارة الخارجية، ومن ثم التعرف على أهميته ومساهمته في تطوير هذه الأخيرة.

تقسيم تقرير التربص

تضمنت هذه الدراسة محورين مسبقين بمقدمة عامة حول الموضوع، وتمثل المحورين في:

الفصل الأول: ويضم مختلف الأدبيات النظرية التي تخص الدراسة وقد قسم إلى مبحثين

حيث ضم المبحث الأول ماهية التجارة الخارجية وتم التطرق فيه إلى مختلف الجوانب

المتعلقة بها، أما المبحث الثاني فقد ضم ماهية البنوك التجارية.

الفصل الثاني: والذي تمثل في دراسة تطبيقية لدور البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي في تطوير التجارة الخارجية والذي قسم بدوره إلى جزئين حيث تطرقنا في بدايته إلى تقديم البنك الخارجي الجزائري عامة ووكالة الوادي خاصة والهيل التنظيمي الخاص بها، وضم الجزء الثاني من هذا الفصل مختلف أساليب التمويل التي يستخدمها البنك لتمويل التجارة الخارجية وكذلك أدوات الدفع، وأهم المخاطر المتعلقة بمختلف هذه العمليات.

كما اختتم التقرير بخاتمة عامة تضم مختلف النتائج التي تم التوصل لها، متبوعة بقائمة لأهم المراجع التي تم الاستعانة بها عند إعداد هذا التقرير.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

عرف الإنسان التجارة منذ القدم وكان ذلك بأوجه مختلفة الزمن، وما أتى به من تطورات في الحياة ولكن الشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الدولية لما توفره من مزايا. ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها فلا يمكن لدولة أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، خاصة في ظل التنامي المفرط لانفتاح الأسواق على العالم الخارجي وازدياد التنافسية التي أرهقت التجارة الداخلية وأجبرتها على التعاطي قصرا مع التجارة الخارجية.

كما تعتبر البنوك على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وطريقة حول الخوض في مجال النظم المصرفي الذي يشمل كل المؤسسات المصرفية وما تحمله من شتى الأنظمة والقوانين السارية المفعول، والبنوك التجارية على وجه الخصوص هي ركيزة جد مهمة لسير النشاط الاقتصادي لدولة ما مهما كانت الاعتبارات التي تحملها في جعبتها حيث تعتبر إحدى أدوات تطوير وازدهار النظم الاقتصادي في العصر الحديث وذلك للدور الذي تلعبه في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، فهي تقدم تسهيلات عديدة في قيام التجارة الخارجية وتضمن حق أطرافها في جميع الحالات.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من الموضوعات ذات الأهمية خاصة مع فرضية ظاهرة العولمة من تحرير لهذه الأخيرة من كافة القيود وهو ما دفع بالكثير من الدول وخاصة النامية ومنها الجزائر الى وضع استراتيجية خاصة لهذا القطاع، نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها

ظهرت التجارة الخارجية نتيجة الحاجة إلى أسواق جديدة لتصريف الفائض أو لسد العجز إضافة لأسباب أخرى نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف عليها بجانب مفهومها.

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة¹.

كما تعرف على أنها: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل².

هي مصطلح خاص بالصادرات والواردات السلعية والخدمات والهجرة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقال رؤوس الأموال دول العالم المختلفة ولقد ساعد التطور الرأسمالي والمبادلات التجارية الدولية على أن التجارة الخارجية عبارة عن النشاط البشري القائم على اساس التبادل السلعي والخدمي وأيضاً هناك من يرى أن لها علاقة بين الأعوان الاقتصاديين

¹ محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 08.

² حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 13.

المقيمين في دول مختلفة، أي تدرس انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وفق مبادئ وأصول اقتصادية¹.

هي كل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة².

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها مختلف المبادلات التي تتم بين أفراد أو هيئات مختلفة الحدود المكانية، كانت تنحصر على السلع والخدمات ومع التطورات الاقتصادية الحاصلة تطورت ليتم تبادل الأفراد من خلال تبادل الكفاءات المهنية، وتبادل رؤوس الأموال لسد العجز المالي، بجانب تبادل السلع والخدمات لتصرف الفوائض منها.

ثانياً مكونات التجارة الخارجية

تتمثل عمليات التجارة الخارجية في انتقال مختلف السلع والخدمات بين الدول، حيث تمر بعدة أطراف بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وحتى تكون عملية انتقال البضاعة قانونية وذات مصداقية، يجب أن ترفق بالوثائق اللازمة.

1. الأطراف المباشرة في التجارة الخارجية: وتمثلت في³:

- **المصدر:** هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها، وقد يكون المصدرون أفراد مستقلين أو قد يظهرون على

¹ عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض (دراسة الواقع الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص 8، 9.

² مناصري يحي، مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة طاهري محمد، بشار الجزائر، 2020، ص 831.

³ بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 48.

شكل شركات، كما قد تكون الدولة هي المصدرة وذلك عندما تكلف إحدى مؤسساتها بهذا العمل.

- **المستورد:** هو الذي يقوم بمشروعة في أسواق بعيدة، ويشترى البضاعة لا بقصد إعادة تصديرها بل لبيعها في الأسواق الداخلية، ولهذا فهو يختلف عن التاجر والمستورد المؤقت والذي يستورد بقصد التصدير.

- **البنوك التجارية:** يقصد بالبنوك التجارية، تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه، والتي تمنح قروض قصيرة الأجل وهي قروض التي تقل مدتها عن سنة ويطلق عليها أحيانا (بنوك الودائع).

2. الأطراف غير المباشرة في التجارة الخارجية: وتمثلت في¹:

- **الناقل:** تلعب عملية النقل دورا لا يستهان به في عمليات التجارة الخارجية، وتظهر أهميتها أكثر في تأثيرها على سعر البيع النهائي. و نظرا لتكلفتها الكبيرة، وكون المؤسسات لا تتوفر على الإمكانيات المادية والمالية الضرورية لتنظيم عمليات النقل الدولي، فإنها توكل المهمة في أغلب الأحيان لمؤسسات نقل خاصة، ولا يبقى عليها سوى اختيار وسيلة النقل المناسبة مع طبيعة البضاعة المنقولة.

- **التأمين:** نظرا لضخامة عمليات التجارة الخارجية، يستحيل تحمل أخطار نقل البضاعة من طرف المستورد أو المصدر، وعليه تتكفل شركة التأمين بتحمل الأخطار التي يحتمل وقوعها، إذ التأمين هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين، وهو المؤمن له مقابل دفع قسط التأمين على تعهد كتابي لصالحه. يعتبر التأمين ضمان للأخطار التي تتعرض لها البضائع عبر الطرق البرية و الجوية والبحرية والسكك الحديدية، كما يغطي أيضا الأضرار والخسائر المادية اللاحقة للبضائع أثناء نقلها وفي بعض الأحيان أثناء عملية الشحن والتوزيع.

¹ بوكونة نورة، المرجع السابق، ص 52، 53.

- **رجل العبور:** يعتبر القائم بالعبور على أنه أساس وساطة عمليات النقل يتدخل في عمق سلسلة المنتج، ويمكن أن يكون وكيل معتمد لدى الجمارك مكلف بخدمات التأمين في إطار وثائق بوليصة التأمين لمختلف الشاحنين، أو ناقل ومراقب بحري، فهو يؤمن عملية العبور كمهندس أو مقاول للنقل، فيعتبر بذلك متعهد عمليات الترانزيت وكيلا لقاء أجرة ويعمل لحساب موكله باستلام البضائع من الناقل البحري وبإتمام المعاملات الجمركية وبإجراء عقود التأمين، واذ لزم الأمر بالتعاقد على نقل البضائع مجددا بواسطة ناقل آخر عن طريق البحر أو البر أو الجو لإيصالها إلى المكان المعين، ومختلف هذه المهام القانونية يمكن أن يكون رجل العبور وكيل النقل، وكيل معتمد لدى الجمارك، وكيل بالعمولة¹.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية

هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى استناد بالطرف الآخر وذلك من خلال انتهاج سياسة التجارة الخارجية التي لها دور مهم في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول. ونذكر من هذه الأسباب²:

- صعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدات الطبيعية والمكتسبة.

- التخصيص الدولي واختلاف تكاليف الإنتاج حيث يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها خاصة في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، فهذا الإنتاج الواسع سوف يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست بالوفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج، مما يعطي

¹ بكونة نورة، المرجع السابق، ص 54.

² مديحة بن زكري بن علو، شيان نصيرة، دور إعادة تأطير واصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، 2019، ص 385، 386.

- للدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة مع الدولة الثانية فتتخصص في إنتاجها وتعمل على استبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول التي تتمتع بميزة في إنتاجها.
- اختلاف ظروف الإنتاج، فما يصلح إنتاجه وزراعته في مناطق ذات المناخ الموسمي كالمرز والقهوة لا يصلح في مناخ آخر.
 - وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه.
 - تفاوت أسعار السلع والخدمات بين الدول نتيجة تفاوت أسعار عوامل الإنتاج.
 - اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة إلى أخرى.
 - اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.
 - السعي لرفع مستوى المعيشة محليا وزيادة الدخل القومي اعتمادا على مكاسب التجارة الخارجية.
 - اختلاف توزيع السكان، فالإنسان عامل هام من عوامل الإنتاج وعامل استهلاكي، وبالتالي فالتجارة الخارجية تعتمد على السكان من خلال عددهم الذي يؤثر في نوعية الإنتاج، كميته وطبيعة الاستهلاك بالإضافة إلى كثافتهم ومستواهم الصحي، قوتهم الجسمية، مهارتهم وقوتهم التكنولوجية، عاداتهم وتقاليدهم، مستوى معيشتهم وقدرتهم الشرائية، حيث وباختلاف نوع السكان وثقافتهم وخبراتهم تختلف نوع الحرفة والنشاط وكمياته، فتختلف بذلك قدرتهم على التصدير والاستيراد وحصتهم من التجارة الخارجية¹.

¹ فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، مصر، 1997، ص 41.

المطلب الثاني: أهمية ومخاطر التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية أهمية بالغة حيث أن من أهم مميزاتها أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فلو أن كل دولة أغلقت حدودها واعتمدت على ما تجود به أراضيها لما حققت الإشباع لحاجياتها في كل المجالات لأنها لا تستطيع إنتاج كل حاجياتها، ومقابل القيام بالتجارة الخارجية هناك مخاطر قد تواجه الدول نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على كل منهما على حدى.

أولاً: أهمية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي¹:

- ربطها مع المجتمعات و زيادة على اعتبارها منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- حصولها على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- زيادتها في الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الدولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات واشباع الحاجات.

¹ رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2000، ص 13، 14.

- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة.

ثانيا: مخاطر التجارة الخارجية

وتمثلت هذه المخاطر في:

1. مخاطر الائتمان (عدم السداد): تنتج مخاطر الائتمان في التجارة الخارجية عن خطر عدم السداد بالنسبة للمصدر بعد تنفيذه لالتزاماته وذلك نتيجة عدم قدرة الطرف الآخر سواء تعلق الأمر بإفلاسه أو نظرا لظروف خارج عن نطاقه (ظروف سياسية عدم استقرار في بلد المستورد). وبصفة عامة، تكون درجة خطر عدم الدفع بدلالة ثلاثة محددات، هي توزيع رقم الأعمال خصائص الزبون آجال التسديد الممنوحة للزائن¹.

2. مخاطر مالية (خطر الصرف): يمكن تعريفه بالخطر الذي يسجل الخسارة أو الربح غير المتوقع عند عملية تحويل عملة صعبة بعملة أساسية والتي تكون على الأصول المختلفة (الحقوق والديون المسجلة بالعملة الصعبة الأخرى)، إن هذا الخطر بدأ في الظهور منذ اعتماد نظام الصرف العائم لأسعار الصرف، وعليه كل أنشطة التجارة الخارجية معرضة لهذا الخطر ويطبق على المؤسسات التي تقوم بعمليات مالية مع الخارج، والتي تبحث عن تحقيق أرباح من خلال تحسين أسعار الصرف لعملتها، كما يمكن أن تتحمل خسائر كبيرة إذا حدث العكس مما يؤثر على قدرتها التنافسية وعليه نجد أن كل ذلك مرتبط بحالات عدم التأكد. ويمكن أن ينشأ خطر الصرف في حالة الاقتراض بالعملة الصعبة وهذا في إطار تمويل العمليات التجارية الدولية كما أنه يمكن أن ينشأ من التدفقات المالية ما بين الشركة الأم والفرع أو فيما بينهما أو جراء العمليات التجارية².

¹ دليلة طيبي، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعرييج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014، ص 70، 71.

² دليلة طيبي، المرجع السابق، ص 75.

المطلب الثالث: نظريات وسياسات التجارة الخارجية

اختلف تفسير التجارة الخارجية باختلاف الباحثين والنظريات التي تم التوصل لها من خلالهم، وتخلق هذه النظريات سياسات مختلفة لقيام هذه التجارة، نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على كل منها على حدى.

أولاً: نظريات التجارة الخارجية

تعتبر نظرية التجارة الخارجية عن العلم الذي يتناول بالدراسة والتحليل المشكلة الاقتصادية في إطارها الدولي أي كيف تتعامل مجموعة من الاقتصاديات القومية المتباينة والمتداخلة مع بعضها من أجل تخصيص الموارد المحدودة على الحاجات الانسانية المتعددة، وتمثلت هذه النظريات في:

1. النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم سنة 1776)، وأسهم في تطويرها العديد مثل مالتس، جون ستيوارت ميل وديفيد ريكاردو، وقد سبق هذه المدرسة مذهبين هما المذهب التجاري والطبيعي، أما عند التجاريين فكانت ثروة الأمم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة أي المعدن النفيس وما تحققه من إضافة فيهما، إما عن طريق التعدين في المناجم أو التجارة الدولية مما يستدعي تحقيق فائض في الميزان ويدفع الفرق بين الصادرات والواردات بالمعدن النفيس، في أول الأمر كانت تخضع كل عملية انتقال للمعدن النفيس لرقابة مباشرة ثم اكتفت برقابة غير مباشرة على مجموع معاملات الدول مع كل دولة على حدا، ثم اقتصر ذلك على أن يتحقق الفائض في مجموع معاملاتها مع العالم دون أن تكون كل معاملاتها مع الدول لصالحها، وكان يطالب التجاريين بتدخل الدولة وفرض بعض القيود على التبادل الدولي، وخاصة تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وتنخفض معها مستويات الأجور وبالتالي انخفاض نفقة الإنتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية، من هذا المنطلق توصل الطبيعيون إلى أن قيود الصادرات كانت مسؤولة عن انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية، فكان من

الطبيعيين أن نادوا بحرية التجارة لأنها الإطار الصالح لسيادة الثمن المجزى الذي يسود بتحقيق زيادة في الطلب على الحاصلات الزراعية ومنه تحقيق أكبر قدر ممكن من الناتج الصافي¹.

2. النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

تختلف الدول فيما وهبها الله من موارد ومن عناصر الإنتاج، فتتوفر الأرض في بعض الدول دون توفر العدد اللازم من الأيدي العاملة والقدر اللازم من رؤوس الأموال، ومن البلاد ما تتوفر لديها نسب ملائمة من العمال المدربين ورؤوس الأموال والموارد الطبيعية، وعلى أساس هذه الاختلافات بنيت نظرية هكشر وأولين التي تعد امتداداً لنظرية النفقات النسبية، لأن هذه الأخيرة فسرت سبب قيام التجارة الخارجية باختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما هذه النظرية فتوضح أسباب اختلاف هذه النفقات وهي بذلك تكمل نظرية دافيد ريكاردو وليست بديلة لها. لقد بنى أولين نظريته معتمداً في ذلك على أفكار هكشر لذا سميت بنظرية هكشر وأولين على أساس فكرة التخصص الدولي الذي أرجعه إلى توفر عاملين²:

- وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج: تتوزع الموارد وعناصر الإنتاج بين الدول بصفة تلقائية، وهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأجور والمكافأة التي تحصل عليها عوامل الإنتاج كإنخفاض الأجور في البلاد المكتظة بالسكان، انخفاض أثمان الأراضي في البلاد الواسعة ذات الأراضي الزراعية الخصبة وإنخفاض أسعار الفائدة في البلاد الوفيرة برؤوس الأموال، وكل هذا يؤدي إلى اختلاف نفقات إنتاج السلع والخدمات في مختلف الدول، لذا تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير مجموع السلع التي تتلاءم والأساليب الفنية مع ظروف وفرة أو ندرة مواردها.

¹ يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص 15.

² يعلي زينب، المرجع السابق، ص 22.

- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع بالإنتاج: إن اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج يؤدي إلى اختلاف أجورها ومكافأته مما يؤدي إلى اختلاف الوفرة النسبية لعوامل تكاليف الإنتاج ومنه أثمان السلع فيقوم التبادل، ومع ذلك فقد تقوم التجارة الخارجية بين بلاد لا تختلف في الوفرة النسبية لهذه العوامل، وذلك أن الإنتاج قد يتخذ أشكالا مختلفة فبعض الدول تتوسع في إنتاج بعض السلع كالمنتجات الصناعية ودول أخرى تطبق التكامل الرأسي والأفقي مما يتمتعها بمزايا الإنتاج الكبير وما يسببه من وفرة داخلية وخارجية فتتخفف نفقات إنتاج السلع وبالتالي أثمانها، ولا يحصل ذلك في دول أخرى وبالتالي فاختلاف حجم المشروعات ومنه نفقة الإنتاج يؤدي إلى قيام التبادل بين الدول¹.

3. النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية

تشرح المناهج التكنولوجية وتفسر نمط التجارة الخارجية بين الدول في ذلك النوع من المنتجات الذي يعتبر نتيجة مباشرة للتغيرات التكنولوجية التي تأخذ شكل اختراع أو تجديد، مما يترتب عنها اكتساب الدول صاحبة الاختراع أو التجديد لميزة نسبية في إنتاج السلع الموجهة إلى السوق الداخلية أو الخارجية. وتقوم هذه المناهج على الفروض التالية²:

- يعتبر تدفق المعلومات عن التجارة الدولية عبر الحدود السياسية أمرا مقيدا خاضعا للعديد من القيود التي تعوق حركة انسيابها بين الدول، ما نتج عنه تركيز الاختراعات في الدول الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية.
- عدم تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين الدول، وينعكس ذلك في اختلاف طرق الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة في الدول المختلفة.
- دوال الإنتاج ليست خطية وليست متجانسة فالإنتاج وفق هذا المنهج يخضع لقانون الغلة المتزايدة.

¹ يعلي زينب، المرجع السابق، ص 22.

² يعلي زينب، المرجع السابق، ص 26، 27.

- القدرة الجزئية لعناصر الإنتاج على التنقل دوليا.
- ينشأ عن انقسام العالم إلى وحدات سياسية وجغرافية مستقلة صعوبة المضي في مجارة الفرض الكلاسيكي القائم على خضوع الأسواق الدولية لخدمات عناصر الإنتاج لقواعد وشروط المنافسة الكاملة، فحركة التجارة الخارجية تخضع للعديد من القيود فضلا عن الدور الذي تلعبه نفقات النقل في تحديد أسعار السلع والخدمات الداخلة في إطار التخصص والتبادل الدوليين.
- لا تستبعد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس أو تبديل كثافة عناصر الإنتاج.
- التحليل الديناميكي هو المنهاج الذي يأخذ به الفكر التكنولوجي في الاقتصاد الدولي.

ثانيا: سياسات التجارة الخارجية

تعرف سياسات التجارة الخارجية بأنها الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع دولة معينة أو عدة دول تربطها علاقات تجارية، وتمثلت هذه السياسات في:

1. سياسة الحماية: تعتبر سياسة الحماية التجارية من أقدم السياسات في التاريخ الاقتصادي وتعرف على أنها: مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، تبقى هذه السياسة الانغلاقية للدولة سارية المفعول في الكثير من البلدان لكن بصفة جزئية، إذ نجد أن تطبيقها غالبا ينحصر في الدول التي يعاني الميزان التجاري فيها من عجز كبير نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها¹.

2. سياسة الحرية التجارية: على عكس السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، تعد إستراتيجية الحرية التجارية كتوجه عام للدولة نحو تشجيع المبادلات التجارية مع الخارج، حيث تعرف سياسة الحرية بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على

¹ نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، المركز الجامعي سي الحواس، بركة، بسكرة الجزائر، 2022، ص 376.

إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية وهذا ما يساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة، ظهرت سياسة الحرية وانتعشت مع أفكار الكلاسيك عندما نادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات بالقيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل والذي سينعكس على التدفقات الاقتصادية إيجاباً لكل الأطراف الداخلة في العملية، تهدف الدولة من خلال تبني سياسة الحرية التجارية إلى تشجيع الصادرات من أجل تعظيم الطاقة الإنتاجية وتنشيط الحلقة الاقتصادية الوطنية، كما تهدف إلى زيادة مستوى التشغيل والتوظيف من خلال تشجيع المؤسسات على الولوج إلى نشاطي التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى تحقيق الرفاهية للزبائن المحليين وكذا زيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري¹.

المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك ذات أهمية بالغة لأي اقتصاد كان، فهي من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، وكذلك العصب المحرك وهذه الأهمية لم تكتسبها من فراغ وإنما من خلال النشاطات والأدوار التي تقوم بها، حيث تسمح لهذا الاقتصاد وعلى اختلاف أنظمتها وأنماطها بالتطور والرقى.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على نشأة البنوك وتطورها وكذلك طرح مختلف التعاريف المختلفة التي تتعلق بها.

أولاً: نشأتها وتطورها

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة، ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم وإنما كانت هذه النشأة وليدة تطور طويل قام على انقراض مجموعة من النظم البدائية سابقة عليها كانت

¹ نميش خديجة، المرجع السابق، ص 376.

تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى، وهي كبار التجار والمرايين ورجال الصناعة، ولقد تمكنت البنوك الحديثة في القضاء عليها والحلول محلها¹.

وتعتبر البنوك في صورتها المعاصرة، الأحفاد الشرعيين للصيارفة والصاغة القدامى بل والمرايين. فهذه البنوك، مهما كانت طبيعتها الان ونوعية الوظائف التي تؤديها، لا تعدو أن تكون مؤسسات تتعامل في الدين والائتمان، وهي نفس فكرة الإلتجار في النقود التي عرفت في العصور الوسطى بل وقبل ذلك ببعيد. فمنذ أن عرفت الإنسانية ظاهرة التبادل وظهرت الأسواق والتجار المتخصصون، بدأت هذه الفئة تحقق فوائض نقدية كبيرة من عملياتها التجارية المختلفة. وفكرت طائفة التجار في البحث عن طريقة مأمونة تحافظ بها على ثرواتها من السلب والنهب والضياع. ولقد وجدت بغيتها في أولئك الصاغة والصيارفة بل وبعض التجار الذين كانوا يتمتعون بالسمعة الطيبة والقوة والأمانة، فكانت تودع لديهم ما تريد من فوائضها النقدية لحفظها وحراستها نظير عمولة إيداع للخدمة التي يقدمونها، ويأخذ المودع لديهم شهادات إيداع تتضمن تعهدا من المودع لديه تثبت حقوقهم عن استرداد الوديعة عند طلبها. في البداية كانت تصدر اسمية Nominal ويتم تداولها عن طريق التظهير، ومع مرور الوقت وتزايد ثقة المتعاملين في المودع لديهم أصبحت شهادات لحاملها ويتم تداولها بمجرد التسليم. وشيئا فشيئا لاحظ المودع لديهم أن قدرا ضئيلا فقط من شهادات الإيداع التي يصدرونها يعود حاملوها إليهم مطالبين باستردادها (سواء كانت نقودا أو معادنا نفيسة أو أية أشياء قيمة)².

وفي ذلك الوقت كان المحتاجون للقرض يلجؤون إلى الصاغة للاقتراض لأنهم هم القادرون على القيام بتلك المهمة. فكانوا يقرضون هؤلاء بفائدة من أموالهم الخاصة (رأسمال أو أرباح تجارتهم)، ومع مرور الوقت بدأ الصاغة يلاحظون بأن الأموال المودعة لديهم شبه

¹ أسامة كامل وعبد الغنى حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشئون الجامعية، البحرين، 2006، ص90

² محمود يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 214.

ثابتة لا تتحرك بشكل إجمالي، كما لاحظوا تأثر تجارتهم سلباً بالإقراض وعدم وجود مصادر ذاتية تمكنهم من الاستمرار في الإقراض بفائدة. فبدأوا يستغلون الودائع الموجودة لديهم من النقود في إقراض الناس. ونجحت هذه الفكرة حتى بدأ الصاغة يتنافسون فيما بينهم على استقطاب الودائع. فبدأوا بحمل طاولاتهم Banks إلى الشواطئ وإلى الأماكن التي تمكنهم من الحصول على حجم ودائع أكبر. تطورت هذه المنافسة حتى بدأ الصاغة يغرون الناس بإيداع الأموال لديهم عن طريق إعطائهم فوائد أقل من تلك التي يحصلون عليها من المقترضين. هكذا نشأت فكرة البنوك التجارية وتطورت هذه الفكرة في القرن (12) حيث أجمع الباحثون على أن إنشاء أول بنك منظم قد تم في مدينة البندقية في عام 1157م، ثم بمدينة جنوة الإيطالية عام 1170م، وبمدينة برشلونة عام 1403م. هذا ويمثل الربع الأخير من القرن (16) البداية الحقيقية لنشأة البنوك الحديثة المنظمة، بإنشاء البنك المشهور المسمى Banco della Pizzadi Rialto عام 1587م بالبندقية ثم بنك أمستردام بهولندا عام 1609م، ثم بنك السويد عام 1668م، ثم بنك فرنسا وهولندا عام 1814م وبنك النمسا عام 1817م، أما بنك اليابان فظهر عام 1882م، والبنوك الفيدرالية الأمريكية ظهرت عام 1914م. واستمر تطور هذه الفكرة لتأخذ شكل البنك التجاري وذلك بسبب تطور حاجات المجتمعات، مما ساعد في التوسع التجاري وخاصة التوسع الصناعي الذي بدأ في نفس الوقت¹.

ثانياً: مفهومها

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الإيطالية وهي كلمة "BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها

¹ محمود الوادي وحسين سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة 2، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 33-34.

عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيراً تعتبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود¹.

وتعرف البنوك بأنها منشأة ذات جدوى اقتصادية تهدف الى الربح ومتخصصة موثوق بها تعمل في إدارة الاموال حفظا واقراضا بيعا وشراء باعتبارها أماكن التقاء عرض الاموال والطلب عليها².

فالبنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد أو الاموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، دولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى³.

تتضارب التعاريف حول هذه البنوك، فهناك من يعتبر أن البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بالودائع المصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بالودائع الحاضرة، كما أن البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات وبالسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية⁴.

ويعرفها البعض الآخر بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل، وبناءا على ذلك لا تعتبر بنوكا تجارية ما لم تطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية أو ما يقتصر نشاطه الأساسي في مزاوله عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كبنوك الادخار وبنوك الرهن العقاري وما إليها⁵.

¹ العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 4.

² سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة 1، دار البداية، الاردن، 2009، ص 86.

³ العاني إيمان، مرجع سابق، ص 4.

⁴ سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 181.

⁵ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982، ص 232.

ومن التعاريف السابقة تم استنتاج أن البنك مؤسسة مالية تدخل وتخرج منه الأموال حيث تدخل على شكل ودائع من الأفراد والمؤسسات الذين لديهم فوائض مالية ويرغبون في ادخارها وتخرج على شكل قروض للأفراد والمؤسسات الذين لديهم احتياج وعجز مالي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وميزانية البنوك التجارية

نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على أهمية البنوك التجارية، ونعرض مختلف الأهداف التي تسمو لها، كما نقوم بطرح لميزانية البنوك التجارية.

أولاً: أهمية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المنظمات التي تساهم في رفع عمليات التنمية الاقتصادية وبالتالي يمكن ان تتلخص أهمية البنوك بما يلي¹:

- تقوم بدور الوسيط حيث بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للالتنين.
- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.
- يمكن للمصارف نظراً لكم حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.
- تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.

¹ قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 01، المركز الجامعي مرسلني عبد الله، تيبازة الجزائر، 2022، ص 7، 8.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أهداف هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي¹:

– **الربحية:** يسعى البنك كأبي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية البد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.

– **السيولة:** وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه

¹ صديقي سامية، يونس زهرة، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة أدرار)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2016/2015، ص 8، 9.

للإفلاس، لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن ال يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وانما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.

– الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار. فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك¹.

ثالثا: ميزانية البنوك التجارية

تعتبر الميزانية صورة عن سير عمليات البنك التجاري ومرآة لنشاطه، إذ يمثل الوضع المالي لفترة زمنية معينة، غير أن الميزانية لا تظهر أية تغيرات خلال الزمن حيث أن تحليلها هو تحليل للرصيد وليس تحليل للتدفقات.

وتنقسم الميزانية إلى جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم، ويمكن تصوير ميزانية البنك التجاري على النحو التالي²:

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
أولا: أرصدة نقدية حاضرة – النقدية بخزينة البنك التجاري. – رصيد النقدية لدى البنك المركزي – أرصدة سائلة أخرى (شيكات، حوالات، أوراق مالية تحت التحصيل). ثانيا: حوالات مخصومة – ادونات الخزنة. – أوراق تجارية.	أولا: رأس المال المدفوع ثانيا: الاحتياطي القانوني والخاص ثالثا: شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع. رابعا: مستحق البنوك خامسا: الودائع – ودائع حكومية وخاصة. – ودائع جارية.

¹ صديقي سامية، المرجع السابق، ص 9.

² ضياء مجيد، المؤسسات النقدية (البنوك التجارية، البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الاردن، 2002، ص 275.

ثالثا: مستحق على البنك رابعا :أوراق مالية واستثمارات – سندات حكومية. – أوراق مالية أخرى.	– ودائع لأجل. – ودائع بإخطار. – ودائع توفير.
خامسا: قروض وسلفيات	
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	

المصدر: ضياء مجيد، المرجع السابق، ص 276.

المطلب الثالث: أنواع ووظائف البنوك التجارية

يضم المطلب مختلف أنواع البنوك التجارية والوظائف التي تقوم بها لتنشيط الاقتصاد المحلي وتداخلها في نشاطاته.

أولا: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أ- من حيث النشاط وتغطيتها للمناطق الجغرافية: فمن حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية، تنقسم إلى¹:

– البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية البنوك التجارية، كذلك فهي تباشر كافة المجالات المصرفية والائتمانية وتمويل التجارة الخارجية.

– البنوك التجارية المحلية: ويقصد بذلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محددة مثل محافظة أو منطقة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي

¹ محفوظ أمال، عطوي وردة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2018/2019، ص 8.

للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي كذلك ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بها.

ب- من حيث حجم النشاط: من حيث هذا المعيار نجد¹:

- **بنوك الجملة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت

الآخري.

- **بنوك التجزئة:** وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار والمنشآت الصغرى

لكنها تسعى لانجذاب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات الدالية قيمة من خلال المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك.

ت- من حيث عدد الفروع: يمكن تقسيمها إلى²:

- **البنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل

قانوني، لها فروع متعددة تغطي أغلب الأنحاء ولاسيما الأماكن العامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يتك للفرع تدبير شؤنه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي نمدي بها الفروع.

- **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأة نتيجة نمو حجم البنوك

التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع فصلت عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف الوحدات السلسلة بها، وكذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ محفوظ أمال، عطوي وردة، المرجع السابق، ص 9.

² محفوظ أمال، عطوي وردة، المرجع السابق، ص 09، 10.

- **بنوك المجموعات:** وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدبر مجموعة من الشركات التابعة إلى تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لذا سياسات عامة بينما تتك لذا تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة وبطبيعة الحال فإنها المنشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة وغير ذلك من الأحوال عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

- **البنوك المحلية:** وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية لزيادة كمدنية أو ولاية وبوضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقدن الخدمات المصرفية التي تناسبها.

ثانيا: وظائف البنوك التجارية

هناك العديد من الوظائف التي ظهرت مع ظهور البنوك التجارية، ومع تطور الفن المصرفي تطورت معه هذه الوظائف، وقد قسمت إلى وظائف تقليدية وأخرى حديثة، سنستعرض هذه الوظائف في:

1. الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: تتمثل هذه الوظائف في¹:

- أ- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها.
- ب- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:

¹ ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000-2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2014/2015، ص 16، 17.

- منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم والسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية.
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة.
- تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.
- 2. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل ما يلي¹:
- أ- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين ومنه تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل.
- ب- وظيفة خدمات أمناء الاستثمار: وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:
- سداد الإلتزامات الدورية.
- إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا.
- إقامة المزادات لبيع وشراء السلع.
- ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات.

¹ ضيف خلاف، المرجع السابق، ص 17.

- أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة.

ت- **وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانتهاء الإتحاد السوفيياتي.

ث- **وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

ج- بعض الوظائف الأخرى¹:

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتمادات مستندية وتشتمل على اعتمادات للاستيراد وأخرى للتصدير ويحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين وتلك التي يتحملها المقترضين والعمولات والأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شبكات أو كمبيالات أو سندات آنية مستحقة لصاحبها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقه.

- قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير واعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.

¹ ضيف خلاف، المرجع السابق، ص 18.

- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية، استبدال البنك للعملات الأجنبية بالعملة الوطنية والعكس لصالح العملاء.
- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود وغيرها.
- إدارة الأعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة مختصة.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستخلص أن الإصلاحات والتأطير المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية كان لها آثار واضحة على معدل النمو الاقتصادي، وساهمت في تموين إيرادات الدولة، وساهمت عملية تحرير التجارة في إعطاء مكانة للقطاع الخاص الذي ساهم في ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية والمالية المتاحة، وضمان تموين دائم ومستمر للاقتصاد الوطني بكل مستلزماته، وتشجيع المنتجين المحليين في تطوير إنتاجهم ومواجهة المنافسات الأجنبية، وساهمت حرية انتقال رؤوس الأموال والأفكار والتكنولوجيا الحديثة في تعزيز فرصة إقامة صناعات حديثة وتحفيز نموها.

ويعد الجهاز المصرفي يمثل العمود الفقري للاقتصاد وما يمكننا قوله والإشارة إليه أن للبنوك دورا هاما وأساسيا في العمليات المصرفية، بحيث يعرف بصفة أدق بأنه يقبل الأموال ويقترضها ويستفيد من ذلك وأنه يقدم للمتعاملين تقنيات وطرق مختلفة سواء قصيرة الأجل أو المتوسطة كما أن البنك المركزي يقوم بدور أساسي في الحفاظ على توازن الجهاز المصرفي وتأمين استمراريته ويسهر على مراقبته ومتابعة نشاطه بالإضافة إلى الدور التي تقوم به البنوك التجارية حيث أنها تمثل التجارة الخارجية بطرق ووسائل مختلفة وتعتبر كذلك مؤسسات ائتمانية تسعى إلى تحقيق الربحية من خلال الأموال التي يقدمها لها مختلف الأعوان الاقتصاديين.

الفصل الثاني:

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

تمهيد

إن المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة البنكية المحلية والعالمية يفرض على البنوك بصفة عامة والبنك الخارجي الجزائري بصفة خاصة بأداء دورا أكثر فاعلية في تمويل التجارة الخارجية من جهة وتدعيم مركزها التنافسي من جهة أخرى، ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة البنكية العالمية، يسعى البنك الخارجي الجزائري إلى إعادة هيكلة إستراتيجية لأجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها التطورات لزيادة فرص النمو والربحية وخلق نظام رقابي فعال ومتطور من أجل ضمان اتخاذ قرارات إستراتيجية مهمة، لذا سنحاول من خلال دراستنا استنباط السبل الكفيلة لتوسيع إسهام البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية، واستجلاء الوسائل التي يمكن استخدامها لتطوير أساليب وصيغ التمويل واستشراف آفاق جديدة للارتقاء بها والدخول في مجال المنافسة مع العالمية ذات التطور الكبير ومن ثم الارتقاء بالاقتصاد الوطني ككل.

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

أمام تزايد النمو الاقتصادي وتزايد الحاجة للموارد المالية والتي أصبحت تستحوذ على نسبة هامة من اهتمامات الدولة والمؤسسات المالية وزيادة على تدهور وضعية القطاع الاقتصادي وقيمة العملية الوطنية مع صعوبة الاستثمار في المشاريع الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الجزائر الخارجي

انشئ بنك الجزائر الخارجي لتهيئة أرضية مناسبة من اجل تشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية لتنشيط المبادلات التجارية عبر المؤسسات المالية.

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 التي حلت محلها بنوك تجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد عملية التأميم البنك الخارجي الجزائري وهذا رغبة من الدول في استرجاع السيادة الوطنية كاملة وهذا من خلال عملية التأميم التي شهدتها النظام المصرفي في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على اعتبار أن المنظومة المصرفية هي عصب حياة الاقتصاد في الدولة.

تأسس البنك الجزائري الخارجي بمقتضى الأمر رقم 01/10/67/204 برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري بعد تأميم الجزائر لخمس بنوك أجنبية وهي¹:

- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية .
- بنك التمويل للفلاحة الموسمي .
- القرض الشمالي .
- القرض الليوني .
- المؤسسات العامة.

ثم تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية وهو شركة ذات أسهم وبنك تجاري يخضع إلى القانون التجاري الجزائري وهو ملك للدولة ومن أهم شركات القطاع العام التي تكون محفظة

¹ من وثائق البنك الخارجي الجزائري.

البنك هي الشركات الصناعية الكبرى، مثل شركات قطاع المحروقات والمعادن ومواد البناء، شركات النقل، شركات الحديد والصلب وهو الذي كان يمدّها بالقروض.

وأن المقر الرئيسي للبنك في العاصمة فإن له فروعاً كثيرة موزعة على أغلب ولايات الوطن كما يتكون البنك كباقي البنوك التجارية الجزائرية من عدة مديريات جهوية.

المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر الخارجي

أسندت للبنك الخارجي الجزائري عند تأسيسه مجموعة من الوظائف من أهمها¹:

- إقراض الحرفيين والفنادق والقطاعات السياحية والصيد والتعاونيات في ميدان الإنتاج والتوزيع والمتاجرة، وعموما إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME أيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن الحرة وقطاع المياه والري.
- تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن والبناء والتشييد.
- تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، والبناء والري والصيد البحري.
- وبالإضافة إلى الوظائف التي ذكرناها ووفقا للمتطلبات الاقتصادية الجديدة، فقد تطور دور البنك الخارجي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور ونذكر أهمها فيما يلي:

- تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
- تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
- التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزبائن.
- تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
- التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.
- تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية.

¹ شاكّر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 68.

- بالإضافة الى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين اجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول اخرى.
- المشاركة في كل نظام او مؤسسة تامين القروض و يمكن لها ان تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.
- معالجة جميع عمليات الصرف العاجلة او الآجلة المبرمة المستعارة المقرضة، رهن الحيازة ربح فروق الاسعار بين العملات الاجنبية.
- يمكنها اعادة تسيير المخازن العمومية القيام بالشراء او القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية المتصلة بنشاط الشركة اتخاذ اجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي

تحصل بنك الجزائر الخارجي على هيكله النهائي في 01 جوان 1968، وتأسيسه يمثل المرحلة الأخيرة من إجراءات التأميم البنكي، حيث يسير من طرف رئيس مدير عام ومدير عام مساعد وثلاث مستشارين وهم مكلفون بالتسيير وتطبيق السياسة الخاصة بالبنك وتمثيله اتجاه الغير ومنذ 1970، كان بنك الجزائر الخارجي محل ثقة لجميع العمليات البنكية للمؤسسات الصناعية الكبرى مع المؤسسات الأجنبية (سوناطراك، شركة النقل البحري، شركات البناء...).

حافظ البنك على نفس الهيكل التنظيمي إلى غاية 1980، بعدها أرسى شكل ثاني من التنظيم الهيكلي أكثر توافقاً مع تقدم عمليات البنك، وتم استحداث عدة مديريات تحت سلطة مستشار مديرية البنك، يضم الهيكل التنظيمي من مديريتان عامتان مساعدتان و9 مديريات مركزية عملياتية.

في سنة 1988 تم استحداث تنظيم جديد ارسى تحت سلطة المدير الذي أعاد تنظيم وحدات الشؤون الخارجية، وأصبح بنك الجزائر الخارجي من بين أبرز المؤسسات البنكية الأولى المنفصلة ذاتياً، وذلك بموجب أحكام القانون 89/61 الصادر في 12 جانفي 1988 وحظي برأس مال اجتماعي قدر بـ 24.5 مليون دينار جزائري.

وفي سنة 1989 تم الاعتماد على هيكل تنظيمي جديد وهو تنظيم يضم 3 مديريات عامة مساعدة عملياتية لكل عدد معين من الوحدات المركزية وبعد 21 سنة خبرة وبفضل تطبيق القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات، قام بنك الجزائر الخارجي بتغيير شكله وأصبح يوم 5 فيفري 1989 مؤسسة بالأسهم، رأس ماله قفز من 1 مليار دج إلى 24.5 مليار دج، مع المحافظة بشكل عام على هدفه الأساسي المسطر بموجب المرسوم المؤرخ في 1 أكتوبر 1967، كما تم استحداث هيكل تنظيمي آخر سنة 1996 طرف المدير الجهوي بمقتضى مذكرة المدير العام رقم 01 الصادر في 02 جانفي 1996.

زود بنك الجزائر الخارجي بدائرة التسويق سنة 1997 (مذكرة المدير العام رقم 02 المؤرخة في 1997/04/21) ملحقة بمديرية الشبكة، وتتفرع هذه الدائرة إلى قطاعين: قطاع "مؤسسي" وقطاع "شخصي"، بالإضافة إلى مكتب المراجعة الدولية (DELOITTE) وأيضا (TOUEN) حيث يقوم بتوزيع مسؤولية السياسة التجارية، واستجابة للسياسة الجديدة للبنك التي تهدف إلى تحقيق الفعالية والكفاءة في التسيير البنكي، تبنى البنك هيكلًا تنظيميًا جديدًا سنة 2003، بموجبه تم استحداث هياكل جديدة، وتم توسيع وتحديد مهام واختصاصات الهياكل الموجودة.

حاليا للبنك فرعين في الخارج:

– البنك الدولي العربي (باريس)

– البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (أبو ظبي)¹.

ونجد في قمة التسلسل الهرمي نجد على مستوى القمة الرئيس المدير العام ومستشاريه وهم تابعين له شكل مباشر ويعملون تحت إمرته الواحدة، كما نجد مديرية المفتشية العامة وخلية التنقية والتطهير، والمديرية العامة الفرعية التي تضم عدة خلايا إستراتيجية (عملية التنظيم، مديرية المحاسبة، مديرية الإعلام الآلي، مديرية الخزينة، مديرية المراقبة والتسيير،

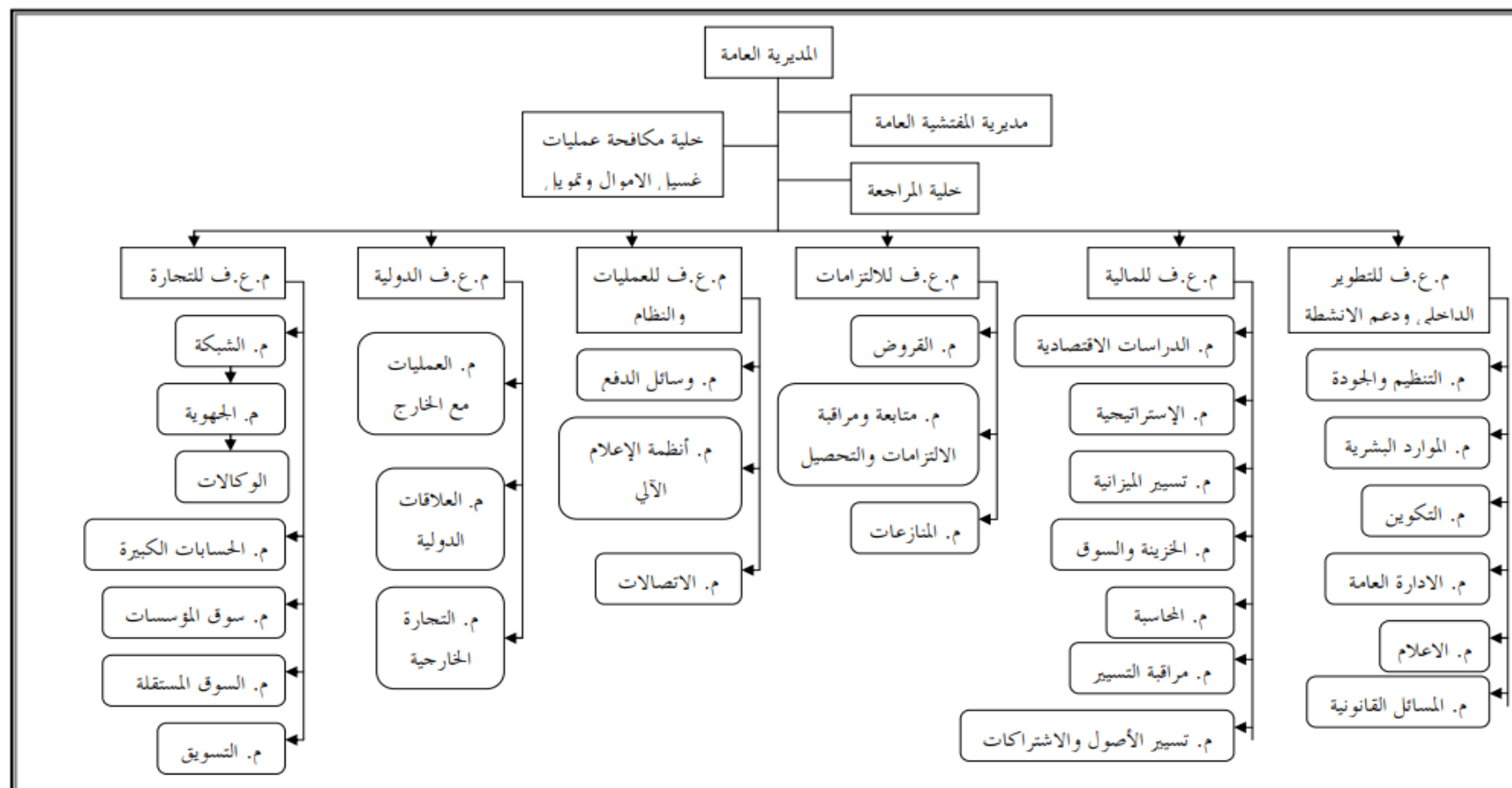
¹ متوفر على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

والمديرية العامة الفرعية الدولية تضم: مديرية العلاقات الدولية، مديرية التجارة الخارجية، مديرية العمليات مع الخارج، أما الأمانة العامة فتضم: مديونية الموارد البشرية والتكوين، مديرية الدراسات القانونية والمنازعات مديرية الإدارة العامة). وبمراجعة التقرير السنوي لسنة 1990 والهيكل التنظيمي الجديد لبنك الجزائر الخارجي لنفس السنة، نلاحظ أن البنك محدد البنية بمديريات مركزية ومديريات شبكات الاستغلال والتي تربط الأطراف ذات الصلة والمنتشرة عبر كامل الإقليم الوطني¹:

- مديرية العلاقات الدولية؛
- مديرية التجارة الخارجية؛
- مديرية العمليات مع الخارج؛
- مديرية الالتزامات مع المشاريع الكبيرة؛
- مديرية تنسيق الشبكة؛
- مديرية الالتزامات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مديرية المحاسبة والحزينة؛
- مديرية التنظيم والإعلام الآلي؛
- مديرية الاتصال؛
- مديرية التخطيط؛
- مديرية الموارد البشرية والتكوين؛
- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات القضائية؛
- مديرية الإدارة العامة.

¹ متوفر على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي



المصدر: متوفر على الموقع الالكتروني: www.bea.dz/organigramme.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية في البنك الخارجي الجزائري

تعتبر التجارة الخارجية من الانشغالات الكبرى للمتعاملين الاقتصاديين نظرا لما تكتسبه من أهمية في العمليات الاقتصادية، حيث أدت حاجة التوفيق بين رغبة المصدر في السداد الفوري ورغبة المستورد في الدفع المؤجل إلى أنواع مختلفة من التقنيات، من أجل إتمام عمليات التجارة الخارجية وبطرق سريعة.

المطلب الأول: تقنيات تمويل التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي

تختلف أشكال إجراءات التمويل البحث عن الطرق الأخرى للتمويل في كون أن هذه الأخيرة عبارة عن عملية دفع وقرض في نفس الوقت.

أولاً: الاعتماد المستندي

1. التوطين

من أجل القيام بكل العمليات التجارية الخارجية يجب على العميل فتح حساب التوطين، يعرف على أنه بأمر من الزبون، يقوم البنك بفتح توطين خاص لهذا الزبون حتى يسمح له بعملية الإستيراد والتصدير، ودور هذا البنك هو الوساطة بين المورد والزبون هو أول عملية يقوم بها البنك في كل المعاملات التجارية الخاصة بالاستيراد وهي إجبارية للحصول على شهادة التوطين ويقصد به تحديد اسم البنك الذي سوف يتولى السير الحسن لعملية الاستيراد رقم حساب الزبون وقيمة البضاعة وتهدف عملية التوطين حسب التنظيم 91-12 المؤرخ في 14/08/1991، إلى تحديد التزامات البنوك، الإدارات، المنتجين العموميين والخواص المسجلين في السجل التجاري وأصحاب الامتيازات والتجار الموكلين من طرف مجلس النقد والقرض.

ويمر التوطين في بنك الجزائر الخارجي بالمراحل التالية¹:

المرحلة الاولى:

أ- الشروط الخاصة بالزبون

- فتح حساب لدى البنك
- فاتورة نموذجية او نهائية
- الحد الأدنى لرصيد الحساب 10000 دج (حتى يتسنى للبنك من تغطية مصاريف التوطين)

- طلب خطي للتوطين.

ب- عمليات خاصة بالبنك

- يقوم البنك بمراجعة الوثائق المقدمة له من طرف الزبون
- يتحقق البنك من صحة الامضاء ومن وجود الرصيد الكافي، مع وضع الختم المناسب له.

- يضع البنك الختم في الطلب والفاتورة وكذا الختم الخاص بالتوطين الذي يتكون من 06 خانات.

- يقوم البنك بخصم مصاريف التوطين من الحساب المصرفي للزبون، ويتحصل الزبون على وصل التسوية.

المرحلة الثانية:

- المرحلة الخاصة بالزبون: يتقدم الزبون مرة ثانية، من اجل القيام بعملية التسديد مرفوقا بأمر التحويل.

- المرحلة الخاصة بالبنك: يقوم البنك بمراجعة صحة وضعية الحساب، أي هل يمكن للرصيد من تغطية المبلغ المحمول، مبلغ الفاتورة ومصاريف التحويل.

¹ متوفر على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

2. اجراءات فتح الاعتماد المستندي: وتمثلت في¹:

المرحلة الاولى:

يعود فتح الاعتماد إلى المستورد، ويقوم بذلك حسب ما اتفق عليه مع المصدر، حيث يطلب من بنكه فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر، ويتقدم جلى قسم الاعتمادات المستندية بالوثائق التالية: الفاتورة الشكليه التي تم توطيئها من طرف قسم التوطيئ والتي تدل على قبول البنك، طلب فتح الاعتماد ويحتوي على المعلومات التالية: اسم المستورد وعنوانه ورقم حسابه، نوعية الاعتماد من حيث الالتزام، من العلم بأن البنك الخارجي الجزائري يتعامل في أغلب الأحيان بالاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد، اسم وعنوان بنك المصدر، اسم المستفيد، قيمة الاعتماد بالأرقام والأحرف، تاريخ صلاحية العقد، نوعية الوثائق المطلوبة وفي هذه الحالة هي (الفاتورة التجارية النهائية أو الاولى، قائمة الطرود، شهادة المنشأ، وصف السلعة).

بعد تقديم الوثائق المطلوبة سابقا تقوم الوكالة بسحب المبلغ من حساب الشركة مع تحويله إلى الدينار الجزائري واطافة 10% من المبلغ كمؤونة لتغطية الفرق عن العملة بالإضافة جلى عمولة فتح الاعتماد وهي عمولة ثابتة تقدر ب: 3000 دج. بالإضافة جلى عمولة swift، ثم قيمة الرسم على القيمة المضافة والتي تقدر ب 17%.

بعد استكمال كل الإجراءات المتعلقة بفتح الاعتماد المستندي تقوم الوكالة البنكية بإرسال وثيقة MT700 عن طريق شبكة swift إلى مديرية العمليات مع الخارج عل مستوى المديرية المركزية للبنك الجزائري الخارجي في الجزائر العاصمة والتي تتولى بدورها دراسة هذه الوثيقة، ويحتوي نموذج MT700 على:

- الرقم F24: رقم الرسالة.
- الرقم F40A: طبيعة الاعتماد.
- الرقم F20: العملة، السنة، الرقم التسلسلي للاعتماد، رمز الوكالة.

¹ متوفر على الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

- الرقم F40E: ضبط التطبيقات
 - الرقم A31D: مدة الاعتماد.
 - الرقم F51A: بنك المستورد.
 - الرقم F50: اسم المستورد وعنوانه.
 - الرقم F59: اسم المصدر وعنوانه.
 - الرقم F32B: قيمة الفاتورة بالعملة الخارجية.
 - الرقم F39B: المفاهمة السعرية.
 - الرقم F41A: طريقة الدفع.
 - الرقم A43F: نوع إرسال البضاعة.
 - الرقم F43P: نوع إرسال البضاعة.
 - الرقم F43T: نوع رقم البضاعة.
 - الرقم F44E: ميناء المصدر.
 - الرقم F44F: ميناء المستورد.
 - الرقم F46A: وثائق الاعتماد الضرورية.
 - الرقم F71B: تصريح المستورد بتحمل كل التكاليف داخل الوطن وخارجه.
 - الرقم F49: نوع الاعتماد.
- فبعد إرسال البنك الخارجي وكالة الوادي الى المديرية العامة بالعاصمة نموذج MT700 يقوم البنك الخارجي الجزائري بالعاصمة بفتح الاعتماد لصالح المصدر.
- المرحلة الثانية: تنفيذ الاعتماد المستندي وتسويته**
- تقوم المديرية العامة بالعاصمة للبنك الخارجي بإبلاغ الوكالة عن فتح الاعتماد في بنك المصدر الذي بدوره يبلغ المصدر بفتح الاعتماد لصالحه وهذا بعد التأكد من مطابقته للشروط المتفق عليها لكي يتمكن من تحضير المستندات المطلوبة من قبل المستورد لضمان الآجال المحددة و يبدأ في تحضير البضاعة.

بعد أن يتم الاتفاق على شروط الاعتماد يقوم المصدر بتحضير البضاعة و يرسلها نيابة عنه وكيل العبور، الذي تتلخص مهمته في تخليص الإجراءات الجمركية وتسليم البضاعة للناقل (ربان السفينة) أهم الوثائق التي يتحصل عليها المستورد:

– سند الشحن الأصلي وهو عبارة عن نستند منجز حسب وسيلة النقل المستعملة يعترف فيها صاحب المركبة بأنه شحن السلعة من اجل نقلها وتسليمها لصاحبها.

– شهادة المنشأ.

– وثيقة التأمين.

ويحتفظ وكيل العبور بنسخ من هذه الوثائق ويعطي نسخ أخرى من هذه الوثائق للمصدر الذي يسلمه بدوره للبنك ويقوم هذا الأخير بمراقبة صحة الوثائق وعند تطابقها لشروط الاعتماد يتم استدعاء المستورد لإمضاء قبول تحويل ويمضي الزبون على شهادة سحب السندات و يقوم البنك الخارجي لولاية الوادي بتحويل المبلغ الى بنك المصدر.

في حالة زيادة سعر الصرف يقوم الزبون بزيادة المبلغ لصالح البنك وفي حالة العكس يقوم البنك بإرجاع المبلغ الفائض لزيونه وذلك بعد أخذ البنك أتعابه والرسم على القيمة المضافة، يتوجه العميل إلى الميناء لأجل استلام سلعته التي يكون قد تم الاتفاق على موعد الاستلام ومن ثم يقوم بنك بإصدار وثيقة تبليغ على ان كافة العمليات قد تم التكفل بها من ناحية تواريخها والمدة الزمنية ومن هنا تكون قد تمت التسوية النهائية للصفقة بين الشركة (س) ووكالة البنك الخارجي لولاية الوادي عن طريق الاعتماد المستندي.

ثانيا: التحصيل المستندي

تتم عملية فتح التحصيل المستندي بناءا على طلب محرر وفق نموذج على مستوى البنك وتتكون من مرحلتين هامتين هما¹:

المرحلة الأولى: فتح التحصيل المستندي.

تقديم الطلب والوثائق المرفقة.

يقوم العميل المستورد بتقديم طلب فتح التحصيل المستندي من البنك مرفقا بملف كامل وشامل لكل الوثائق وهي ملف الطلب ويتضمن الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- فواتير شكلية بالعملة الصعبة.
- سجل تجاري للتصدير والاستيراد.
- الإعفاء الضريبي.
- فاتورة نموذجية للاعتماد.
- طلب التوطين.
- وجود رصيد كافي للعملية بالإضافة إلى 5% من مبلغ الفاتورة تحسبا لتغيرات سعر الصرف.

بعدها يتم إيداع الملف إلى المديرية العامة في البنك من أجل الدراسة ليتم القبول أو الرفض وتنته هذه المرحلة بعد التفاوض في شروط الاتفاقية(التحويل) يعطي أمر فتح التحصيل المستندي بعد موافقة البنك.

بعد الموافقة من طرف البنك يشعر بنك المصدر ويرسل له الوثائق عن طريق البريد أو جهاز الحاسب الآلي، يشعر البنك المصدر عميله.

المرحلة الثانية: تنفيذ التحصيل المستندي

¹ متوفر على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

بعد الإنتهاء من المرحلة الأولى واشعار بنك المصدر يقوم هذا الأخير بتحضير السلعة المطلوبة وعند حصوله على وثائق النقل والوثائق الملحقة من المستورد قوم بإعداد الفاتورة النهائية للبضاعة حسب شرط العقد.

بعد الإنتهاء من إعداد الفاتورة من طرف المصدر يقوم بإرسال البضاعة بعد تحصله على وثائق النقل، يقوم بنك المصدر بتحميل الوثائق من المصدر ويقوم بعد التحقق من الوثائق يطلب تحويل الأموال من بنك المستورد.

بعد مراجعة بنك المستورد للوثائق المرسلة من المصدر تخص السلعة والتحقق منها يستدعي المستورد من أجل الدفع، ثم يقوم المستورد بإصدار أمر لبنكه بالدفع إلى بنك المصدر الحصول على السلعة.

وعند حصول المستورد على السلعة حسب الشروط المطلوبة يتحقق البنك المستورد من وصول السلعة بوثيقة الجمارك ثم يقوم بتحويل الأموال إلى تلك المصدر، وإذا كان هناك غش يذهب العميل إلى القسم الخاص بمراقبة السلع ولا تحول الأموال إلا بعد السوية الوضعية.

ثالثا: عملية تحويل الفاتورة¹

تحويل الفاتورة هي آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأمر مؤسسة قرض بشراء الدين التي يملكها المصدر على الزبون الأجنبي، حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين وضمان حسن القيام بذلك ، وإذا فهي تحتل محل المصدر في الدائنية، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4% من رقم الأعمال الناتج من عملية التصدير.

وعملية تحويل الفاتورة هي عبارة عن ميكانيزم للتمويل قصير الأجل باعتبار أن المصدرين يحصلون على مبلغ الصفقة مسبقا من طرف المؤسسات المتخصصة التي تقوم

¹ متوفر على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

بهذا النوع من العمليات قبل حلول أجل التسديد الذي لا يتعدى عشرة أشهر، وبالإضافة إلى ذلك، فهي تتيح للمؤسسات المصدرة الاستفادة من بعض المزايا الهامة نذكر منها على وجه الخصوص ما يلي:

- إن تحويل الفاتورة يسمح للمؤسسات من تحسين خزيرتها ووضعيتها المالية وذلك بالتحصيل الآن لدين لم يحن أجل تسديده بعد.
- تستطيع المؤسسات المصدرة بهذا التحصيل من تحسين هيكلتها المالية وذلك بتحويل ديون آجلة إلى سيولة جاهزة.
- تخفيف العبء الملقى على المؤسسة فيما يخص التسيير المالي والمحاسبي والإداري لبعض الملفات المرتبطة بالزبائن، وذلك بأن تعهد بهذا التسيير إلى جهة أخرى هي المؤسسات المتخصصة في هذا النوع من العمليات.

تتطلب عملية تحويل الفاتورة وجود ثلاثة أطراف تنشأ فيما بينهما علاقة تجارية:

الطرف الأول: وهو التاجر أو الصانع أو الموزع وهو الطرف الذي يكون في حوزته الفاتورة التي تشتريها المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط، أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة المصرفية.

الطرف الثاني: وهو العميل و يقصد به الطرف المدين للطرف الأول.

الطرف الثالث: هو المؤسسات المالية المتخصصة في هذا النشاط أو أحد البنوك التجارية التي تتوفر لديها هذه الخدمة والتي يعهد إليها بهذا النشاط.

المطلب الثاني: وسائل الدفع في التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي

لتسوية عمليات التجارة الخارجية تستعمل عدة أنواع من وسائل الدفع وهذا لتساهم مساهمة فعالة في إتمام وانجاح هذه العمليات وسوف نتطرق لها على النحو التالي¹:

1. الدفع بواسطة النقود (الدفع النقدي): تعرف النقود بأنها وسيلة تبادل تمكن من شراء الفوري للسلع، السندات والخدمات دون تكلفة التبادل والبحث، و تمكن من الحفاظ على القيمة بين التبادل وهي ظاهرة اجتماعية لأنها تستند إلى ثقة المجتمع في النظام الذي يوجد بها فهي وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة وهي الأكثر استعمالا من بين وسائل الدفع الأخرى تصدر من طرف جهة معروفة و منظمة وهي النظام البنكي.

2. التسوية عن طريق الشيكات: الشيك يعرف على أنه " أمر كتابي غير مشروط بدفع مبلغ معين للمستفيد أو لحامل الشيك . كما يعرف كذلك على أنه " صك مكتوب يتضمن أمرا صادرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص يسمى المسحوب عليه، غالبا ما يكون أحد البنوك بأن يدفع بمجرد الاطلاع مبلغا نقديا معيناً لصالح المستفيد أو لحامله".

وتوجد عدة أنواع من الشيكات: الشيك الأذني، الشيك الاسمي، الشيكات المقبولة الدفع، الشيك المصرفي، الشيكات المسطرة، الشيك الدائري، الشيك ذو النسخ المتعددة، الشيك ذو الأخطار، الشيك السياحي.

3. التسوية عن طريق التحويلات المصرفية: التحويل هو أمر بالدفع صادر عن بنك بناء على طلب شخص معين يأمر بموجبه بنكا آخر أو أحد فروع بدفع مبلغ معين إلى شخص معين أو أشخاص معينين، ويمكن أن يتم التحويل وفق شكلين:

- التحويل من حساب لآخر وذلك في نفس البنك (تحويل داخلي).
- التحويل من حساب لآخر في بنكين مختلفين (تحويل خارجي).

¹ متوفر على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>

هذه الطريقة هي الأكثر استعمالا في تسوية المعاملات الدولية وهي تتم إما عن طريق البريد، عن طريق التلكس، عن طريق شبكة سويفت.

4. التسوية عن طريق الأوراق التجارية: وتتمثل في¹:

- **الكمبيالة الدولية:** ي محرر مكتوب عن طريقها الساحب (الدائن، المصدر) يعطي الأمر للمسحوب عليه (المدين، المستورد) بدفع مبلغ معين، لأجل استحقاق معين لشخص آخر وهو المستفيد (الحامل).
- **السند لأمر (السند الأذني):** هو ورقة يتعهد بمقتضاها شخص يسمى المحرر بأن يدفع مبلغا معيناً من النقود لدى الاطلاع أو في تاريخ معين لشخص آخر هو المستفيد أو لأمره.

وعموما كل ورقة تجارية تتدخل في معاملات التجارية والمتمثلة بسند مكتوب بشكلية محددة تتضمن أداء مبلغ نقدي محدد في تاريخ و مكان معينين وقابلا للتداول.

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية في بنك الجزائري الخارجي ومخاطرها

نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على تطور التجارة الخارجية في بنك الجزائر الخارجي، إضافة إلى مختلف المخاطر التي من الممكن أن تنتج من أساليب التمويل التي ينتهجها البنك في تمويلها.

أولا: تطور التجارة الخارجية في بنك الجزائري الخارجي

من خلال تقارير تم التصريح بها من طرف بنك الجزائر فيما يخص الصادرات والواردات التي تمثل نشاط التجارة الخارجية في الجزائر ونلخصها كما يلي:

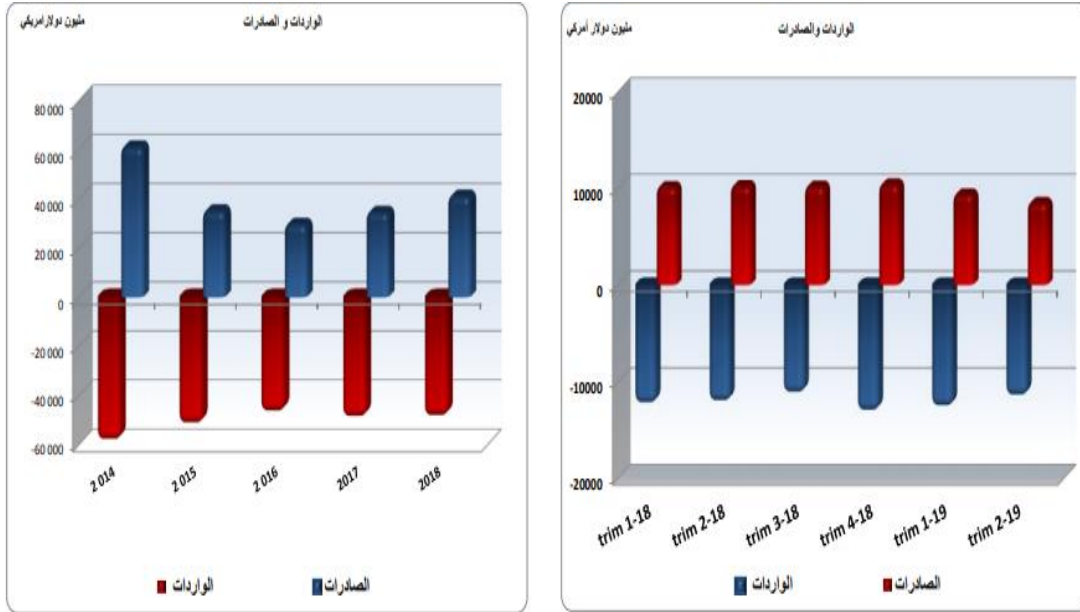
¹ متوفر على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

الجدول رقم (01): يمثل تطور الواردات والصادرات الجزائرية

الواردات	الواردات القياسية	الخطقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات القلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات أخرى	
48 980	8 069	1 899	1 456	10 483	585	13 368	8 129	4 991	2017
48 573	8 199	977	1 814	10 468	537	12 824	9 312	4 443	2018
12 277	2 146	460	446	2 621	109	2 923	2 037	1 537	الجزء الأول
12 062	2 261	190	485	2 557	154	3 165	2 499	751	الجزء الثاني
11 183	1 918	140	432	2 506	146	3 228	2 224	590	الجزء الثالث
13 051	1 874	186	451	2 785	129	3 509	2 552	1 565	الجزء الرابع
44 632	7 694	1 369	1 921	9 840	437	10 845	7 934	4 592	2019 *
12 577	1 836	158	499	2 776	118	3 232	2 205	1 753	الجزء الأول
11 481	2 097	137	501	2 780	124	2 660	2 223	960	الجزء الثاني
(النسبة المئوية للواردات)									
100	16,47	3,88	2,97	21,40	1,19	27,29	16,60	10,19	2017
100	16,88	2,01	3,73	21,55	1,11	26,40	19,17	9,15	2018
100	17,48	3,74	3,63	21,35	0,89	23,81	16,59	12,52	الجزء الأول
100	18,75	1,58	4,02	21,20	1,27	26,24	20,72	6,23	الجزء الثاني
100	17,15	1,25	3,86	22,40	1,30	28,86	19,89	5,28	الجزء الثالث
100	14,36	1,43	3,46	21,34	0,99	26,88	19,55	11,99	الجزء الرابع
100	17,24	3,07	4,30	22,05	0,98	24,30	17,78	10,29	2019 *
100	14,60	1,26	3,97	22,07	0,94	25,70	17,53	13,94	الجزء الأول
100	18,26	1,19	4,36	24,21	1,08	23,17	19,36	8,36	الجزء الثاني
الصادرات									
الصادرات	الصادرات القياسية	الخطقة	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات القلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الصادرات خارج المنطقة	
34 569	33 202	1 367	350	73	845	0	78	20	2017
41 113	38 897	2 216	373	93	1 626	0	90	33	2018
10 168	9 655	513	90	39	353	0	23	9	الجزء الأول
10 289	9 749	540	112	14	378	0	28	9	الجزء الثاني
10 223	9 664	559	71	21	434	0	23	9	الجزء الثالث
10 433	9 829	603	100	19	461	0	16	7	الجزء الرابع
34 994	32 926	2 068	408	96	1 445	0	83	36	2019 *
9 412	8 850	562	112	26	385	0	29	9	الجزء الأول
8 513	7 976	537	97	23	387	0	20	11	الجزء الثاني
(النسبة المئوية للصادرات)									
100	96,05	3,95	1,01	0,21	2,45	0,00	0,23	0,06	2017
100	94,61	5,39	0,91	0,23	3,96	0,00	0,22	0,08	2018
100	94,95	5,05	0,88	0,38	3,47	0,00	0,23	0,09	الجزء الأول
100	94,75	5,25	1,09	0,13	3,67	0,00	0,27	0,08	الجزء الثاني
100	94,53	5,47	0,69	0,21	4,25	0,00	0,22	0,09	الجزء الثالث
100	94,22	5,78	0,96	0,18	4,42	0,00	0,15	0,06	الجزء الرابع
100	94,09	5,91	1,17	0,27	4,13	0,00	0,24	0,10	2019 *
100	94,03	5,97	1,19	0,28	4,09	0,00	0,31	0,10	الجزء الأول
100	93,69	6,31	1,14	0,27	4,54	0,00	0,23	0,13	الجزء الثاني

المصدر: تقارير سنوية لبنك الجزائر.

الشكل رقم (02): تطور الواردات والصادرات (التجارة الخارجية)



المصدر: تقارير سنوية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول والشكل نجد أن التجارة الخارجية في الجزائر تعرف تذبذبا كبيرا في الفترة بين 2014- 2019 حيث أنها تسجل انتعاش في السنوات الأولى، فنلاحظ أن الواردات في تزايد مستمر في هذه الفترة رغم التطور الاقتصادي الذي شهده اقتصاد الجزائر، إلا أنها تلجأ للاستيراد في كثير من الأحيان حيث أنه يأخذ حصة كبيرة من الميزان التجاري، وفي مقابل ذلك نلاحظ أن الصادرات عرفت ارتفاعا بين سنتي 2014- 2015 ثم انخفضت بين السنتين 2016- 2018 يرجع ذلك إلى تراجع أسعار البترول في العالم حيث أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على صادرات البترول لتعرف الصادرات استقرار بين نهاية 2018- 2019 وذلك للسياسات التي انتهجتها الجزائر اقتصاديا حيث أنها اتجهت إلى تنويع الصادرات خارج المحروقات خاصة في القطاع الفلاحي وهو ما أدى إلى زيادة صادراتها وانتعاش اقتصادها ومنه تحسين الحالة العامة للاقتصاد.

ثانيا: مخاطر التجارة الخارجية الجزائرية

عند قيام البنك بتنفيذ تمويل التجارة الخارجية بطريقة من الطرق المعتادة، أو استعمال أداة دفع من الأدوات المعارف عليها يتعرض لمخاطر نذكر من بينها¹:

1. مخاطر التحصيل المستندي: لا تخلو هذه العملية من العيوب كونها لا توفر أي التزام من طرف البنوك لصالح أي من الطرفين، سواء بضمان الدفع لصالح المصدر أو مراقبة مطابقة الوثائق للاتفاق لصالح المستورد، بل يقتصر دور البنوك على تحويل الوثائق مقابل تحصيل ثمنها مما يؤدي إلى:

- تعرض المصدر لمخاطر عدم التسديد أو عدم قبول الكمبيالة من طرف المستورد بعد إرسال البضاعة؛

- في حالة رفض المشتري للبضاعة فإن البائع سوف يتكبد بعض الغرامات والمصاريف مثل غرامة عدم تفريغ البضاعة من السفينة أو سداد مصاريف تخزين وتأمين... الخ كما أنه إذا حدث تأخير في وصول البضاعة فإن البائع سيتأخر بالتالي في استلام قيمة البضاعة.

2. مخاطر الدفع نقدا: تمثلت مخاطر الدفع نقدا في التجارة الخارجية في صعوبة تحويل العملة الصعبة نظرا لبعد المسافة وأكثر عرضة للسرقة والضياع للأموال خطر تقلبات أسعار الصرف.

3. مخاطر التسوية بالشيكات: أما مخاطر التسوية بالشيكات تمثلت في:

- مصاريف التحصيل للمصدر، مدة التحصيل طويلة، الخطر السياسي، أخطار مادية: الضياع، السرقة، التزوير، اختلاف القواعد، التشريع والتطبيق حسب البلدان، رغم القانون المماثل للشيكات؛

- إذا كان الشيك محرز بالعملة الصعبة المصدر معرض لخطر سعر الصرف؛

¹ متوفر على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.

- تنظيم الصرف يمكن أن تحد استعمال الشيكات في التجارة الخارجية.

4. مخاطر التسوية بالأوراق التجارية: وتمثلت مخاطر التسوية عن طريق الأوراق

التجارية في:

- الكمبيالة لا تبعد مخاطر عدم الدفع، السرقة، الضياع، تبقى موضوعة لقبول المشتري (المسحوب عليه) تحصيلها يكون على المدى الطويل، حيث تسلم للمشتري.
- ومن مخاطر التعامل بالسند لأمر التعرض لخطر عدم الدفع ، السرقة، الضياع، معرض للخطر السياسي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على البنك الخارجي الجزائري عامة ووكالة الوادي بصفة خاصة، كما تم التطرق إلى مختلف آليات الدفع والتمويل في عمليات التجارة الخارجية حيث تعمل هذه الآليات على إتمام التعاملات التجارية مع الخارج من جهة ومن جهة أخرى تسهيل عمليات الدفع الدولي بين المستثمرين في البلدان المختلفة.

ساعد تطور هذه الآليات ضمان حق كل من البائع والمشتري لهذا يعتبر آليات الائتمان وتمويل التجارة الخارجية اعتمدته البلدان المتطورة وعملت على تطويره من خلال التنظيمات المحكمة سواء على المستوى الدولي أو على مستوى النظام المصرفي المحلي.

كما تطرقنا من خلال هذا الفصل بالتعرف على الاعتماد المستندي الذي يعتبر من أهم التقنيات المستعملة في التجارة الخارجية في البنك لما يوفره من ثقة وأمان لكل من المصدر والمستورد، من خلال تدخل بنوك تتعهد بالدفع بمجرد الاطلاع على المستندات شريطة أن تكون مطابقة لتلك التي تم تحديدها عند فتح الاعتماد.

كما أن وسائل الدفع في التجارة الخارجية تختلف وتتنوع وفق الشروط ومتطلبات الأطراف المعنية وتطبق حسب كل عملية وكل عميل وقد نجد من بينها الدفع عن طريق الأوراق التجارية التي تعتبر ضمان لتسوية المعاملات التجارية بين المستورد والمصدر وكذا التحويلات البنكية التي أهمها الدفع عن طريق سويفت فهي أحدث تقنيات الدفع وأكثر سرعة.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة وبعد الالمام بمختلف الجوانب التي تتعلق بتطور التجارة الخارجية في الجزائر، وبعد تسليط الضوء على البنك الخارجي الجزائري للتعلم في هذه الدراسة تم التوصل إلى نتائج نذكر من أهمها:

- تعتبر مختلف المبادلات التي تتم بين أفراد أو هيئات مختلفة الحدود المكانية، كانت تنحصر على السلع والخدمات ومع التطورات الاقتصادية الحاصلة تطورت ليتم تبادل الأفراد من خلال تبادل الكفاءات المهنية، وتبادل رؤوس الأموال لسد العجز المالي.

- هناك عدة أسباب وعوامل أدت إلى استناد بالطرف الآخر وذلك من خلال انتهاج سياسة التجارة الخارجية التي لها دور مهم في تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول كصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل السلع وذلك بسبب المزايدات الطبيعية والمكتسبة، أو وجود فائض أو عجز في الإنتاج المحلي، مما يتطلب تصدير الفائض أو استيراد العجز منه، إضافة إلى اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها.

- وتعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل في اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.

- ولا تخلو التجارة الخارجية من مخاطر قد تطول أطرافها وتمثلت هذه المخاطر في مخاطر الائتمان أو عدم السداد والتي ترتبط بأطراف التجارة الخارجية، وهناك مخاطر مالية أو خطر الصرف والتي تتعلق بالظروف المحيطة عند القيام بعمليات التبادل.

- تمتلك التجارة الخارجية سياسات تعرف بأنها الاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في إطار التجارة الخارجية التي تربطها مع دولة معينة أو عدة دول تربطها علاقات تجارية، وتمثلت هذه السياسات في سياسة الحماية، وسياسة الحرية التجارية.

- وعمليات التجارة لها أطراف المباشرة في التجارة الخارجية تمثلت في المصدر، المستورد، البنوك التجارية، وأخرى غير المباشرة تمثلت في الناقل، التأمين، رجل العبور.
- ومن جانب آخر تعد البنوك التجارية هي مختلف المؤسسات المالية العمومية التي تقوم بالعمليات المالية بمنح اعتماد أو تمويل وجمع مدخرات من الافراد.
- للبنوك التجارية مهام مختلفة قد تقوم بجمع الاموال من الافراد والمؤسسات التي تعرف فائض في الأموال، وتقوم بضخها للأفراد الذين يعانون بنقص من هذه الاموال.
- ومن هذه البنوك نجد البنك الخارجي الجزائري الذي يتداخل وبشكل كبير في تسهيل معاملات التجارة الخارجية والذي يعد بدوره نواة لمجموعة من البنوك تحصلت عليه الجزائر بعد تأميم جهازها المصرفي.
- يقوم البنك الخارجي بالعديد من المهام منها فتح اعتماد مستندي أو تحصيل مستندي الذين يعتبران من أهم أدوات تمويل التجارة الخارجية.
- بالمقابل يستخدم العديد من أدوات الدفع كالدفع نقدا مع مراعاة أسعار الصرف الدولية أو الدفع بواسطة الأوراق المالية كالكمبيالات الدولية والشيكات وغيرها.
- وفي الختام يمكن القول أن التجارة الخارجية ماهية إلا مختلف المبادلات التي يقوم بها الأطراف التي تعاني عجزا أو فائضا في أسواق تعدت الحدود، مستعنيين بذلك بمختلف البنوك التجارية المكونة للجهاز المصرفي لأي بلد كأداة للوفاء و ضمان للحق كما هو الحال في البنك الخارجي الجزائري ومن ثم تهتبر هذه الاجابة المتوصل لها لحل الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- أسامة كامل وعبد الغنى حامد، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشئون الجامعية، البحرين، 2006.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
- رشاد العصار، عليان شريف، حسام داود مصطفى سليمان، التجارة الخارجية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2000.
- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، الطبعة 1، دار البداية، الاردن، 2009.
- سامي خليل، النقود والبنوك، شركة كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
- شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- ضياء مجيد، المؤسسات النقدية (البنوك التجارية، البنوك المركزية)، مؤسسة شباب الجامعة، الاردن، 2002.
- فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، مصر، 1997.
- محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، 1982.
- محمود الوادي وحسين سمحان، المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة 2، دار المسيرة، الاردن، 2008.
- محمود يونس وعبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود واعمال البنوك والاسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

ثانياً: المذكرات والرسائل الجامعية

- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
- دليلة طيبي، مخاطر و ضمانات تمويل التجارة الخارجية في الجزائر (دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة برج بوعريريج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال التجارة الدولية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014.

- صديقي سامية، يونس زهرة، دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن في الجزائر (دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة أدرار)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2016/2015.
- ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية دراسة حالة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أم البواقي خلال الفترة 2000 - 2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015/2014.
- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
- عبد القادر شاعة، الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض (دراسة الواقع الجزائري)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
- محفوظ أمال، عطوي وردة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية (دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.
- نميش خديجة، سياسات التجارة الخارجية وأثرها على الواردات (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 5، العدد 01، المركز الجامعي سي الحواس، بركة، بسكرة الجزائر، 2022.
- يعلي زينب، تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2010، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر 03، 2012/2011.

ثالثا: المقالات والدوريات

- قوادرية خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، دور البنوك في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة التحولات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 01، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة الجزائر، 2022.
- مديحة بن زكري بن علو، شيبان نصيرة، دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)،

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة
الجزائر، 2019.

- مناصري يحي، مكيد علي، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل
التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة
طاهري محمد، بشار الجزائر، 2020.

رابعاً: المواقع الالكترونية

- الموقع الالكتروني لبنك الجزائر الخارجي: <https://www.bea.dz>.